جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون الخاص

التنظيم القانوني للمسؤولية الناشئة عن الامتناع عن تقديم المساعدة - دراسة مقارنة -

اطروحة تَقَدَّمَ بِهَا الطَّالِبَ

هيثم احمد محسن

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص

بإشراف

أ. د حسن محمد كاظم

١٤٤٦هـ ٢٠٢٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾

صدق الله العلي العظيم

(سورة المائدة: الآية ٢)

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى:

رجل الكفاح يامن أفنى زهرة شبابه في تربية أبنائه، يامن شجعني على المثابرة طوال عمري

(والدي الحبيب)

من بها أعلو، وعليها ارتكز، إلى القلب النابض حباً، يامن دعواتها كانت وراء تفوقي ونجاحي

(أمي الحبيبة)

ملامح قلبي، وفضاء سعادتي، يامن شاطرتني عناء الدراسة، رفيقة عمري

(زوجتي الغالية)

فلذات كبدي ابنائي.... احبكم بلا هوادة.

المحبة التي لا تنتهي، والخير بلا حدود

(أخوتي)

الاهل والأصدقاء الذين شجعوا خطواتي عندما غالبتها الأيام، لكم حبي واحترامي.

شكر وعرفان

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله (صل الله عليه وسلم) وعلى اله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.... وبعد ان انعم الله تعالى علينا بفضله لابد لنا من رد الفضل إلى اهله الكرام، لذا أتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى صاحب الجهد الأكبر في هذه الاطروحة منذ أن كانت بذرة أختار غراسها إلى أن أينعت ثمارها فاكتملت بصورتها الحاضرة السيد المشرف أ.د حسن محمد كاظم أبداء من ملاحظات قيمة، وكرمه بالوقت والمعلومة لغرض الارتقاء بهذا العمل.

وفي الختام نسجل شكرنا وتقديرنا لكل من ساهم ولو بكلمة طيبة أو دعاء في هذا العمل المتواضع، راجين من الله تعالى أن يحفظ الجميع ويرفع عنّا البلاء، أنه ولي ذلك والقادر عليه.... والحمدالله أولاً وأخراً.

الملخص

تتناول هذه الدراسة دراسة المسؤولية المدنية الناشئة عن **الامتناع عن تقديم المساعدة**، باعتبارها من المسائل القانونية الجدلية التي تطرح تحديات نظرية وعملية في آنٍ واحد، نظراً لما يثيره هذا السلوك السلبي من إشكاليات تتعلق بإمكانية مساءلة الفرد عن عدم التدخل لحماية الغير أو إنقاذه. وقد سعى البحث إلى تحديد الشروط القانونية التي تجعل من الامتناع سببًا موجِبًا للمسؤولية المدنية، وذلك في ضوء المبادئ العامة للقانون المدني، ووفقًا لما ورد في التشريعات محل المقارنة، وهي القانون العراقي والمصري والفرنسي.

واعتمد الباحث في الدراسة على تقسيم ثنائي، خُصِّص الباب الأول منه لدراسة الإطار المفاهيمي لفعل الامتناع عن تقديم المساعدة، حيث تناول المبحث الأول ماهية الامتناع عن المساعدة من حيث تعريفه وتمييزه عن غيره من الأفعال السلبية، في حين تطرّق المبحث الثاني إلى الأسس والمبادئ التي تُبنى عليها طبيعة هذا الفعل وأبعاده القانونية.

أما الباب الثاني فقد خُصِّص لدراسة الإطار العملي للمسؤولية المدنية عن الامتناع عن تقديم المساعدة، حيث تناول المبحث الأول التطبيقات القانونية والنصوص التي يمكن أن تُرتب هذه المسؤولية، بينما خُصِّص المبحث الثاني لدراسة الآثار القانونية المترتبة على هذا الامتناع، لا سيما ما يتعلق بالتعويض، ونطاق الضرر، ومدى تحقق العلاقة السببية بين الامتناع والنتيجة الضارة.

تركز الدراسة على إشكالية أساسية تتمثل في التحديات القانونية المرتبطة بتحديد المسؤولية الناشئة عن الامتناع، خاصة في ظل اختلاف الأنظمة القانونية من حيث النصوص والمعايير المطبقة. فالامتناع قد لا يظهر بوضوح كالأفعال الإيجابية التي تُسبب أضرارًا، ما يجعل إثبات الخطأ السلبي أمرًا معقدًا. وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات، من بينها كيفية تعريف الامتناع عن تقديم المساعدة قانونيًا، والتمييز

بينه وبين الأوضاع الأخرى، وتطبيق مبادئ الخطأ الإيجابي على الخطأ السلبي، فضلاً عن التحديات التي تواجه المشرعين والقضاة في هذا الصدد.

يتبع الباحث منهجية شاملة لتحليل هذه المسائل، حيث يُعتمد على المنهج التحليلي لدراسة النصوص القانونية والفقهية، والمنهج المقارن لمقارنة مواقف مصر وفرنسا والعراق.

كما يسعى الباحث إلى تقديم رؤية متكاملة عن كيفية تنظيم المسؤولية المدنية عن الامتناع عن تقديم المساعدة، وتحليل الآثار القانونية والاجتماعية المترتبة على ذلك. ويتناول في هذا الإطار التطبيقات العملية لهذه المسؤولية والجهود التشريعية والقضائية التي تُبذل لتطوير إطار قانوني عادل وشامل يعالج هذه الإشكاليات.

المحتويات

ت	العنوان	الصفحة
١.	**الآية**	أ
٢.	**الإهداء**	ب
٣.	**الشكر والعرفان**	ت
٤.	**الملخص**	ث-ج
٥.	**المقدمة**	١-٥
٦.	**الباب الأول** **الإطار المفاهيمي لفعل الامتناع عن تقديم المساعدة في القانون المدني**	٦-١٠٩
٧.	**المبحث الأول: ماهية الامتناع عن تقديم المساعدة**	٧-٦٠
٨.	**المطلب الأول: مفهوم الامتناع عن تقديم المساعدة**	٨-٣٢
٩.	الفرع الأول: تعريف الامتناع عن تقديم المساعدة وطبيعته القانونية	٩-٢٤
١٠.	الفرع الثاني: صحة ومعيار الامتناع عن تقديم المساعدة في تكوين الخطأ	٢٤-٣٢
١١.	**المطلب الثاني: تمييز الامتناع عن تقديم المساعدة عن المفاهيم الأخرى وشروطه**	٣٣-٦٠
١٢.	الفرع الأول: تمييز الامتناع عن الأوضاع القانونية الاخرى	٣٤-٤٨
١٣.	الفرع الثاني: شروط الامتناع عن تقديم المساعدة وعناصره	٤٨-٦٠
١٤.	**المبحث الثاني: مبادئ فعل الامتناع عن المساعدة وتأصيلاته**	٦١-١٠٩
١٥.	**المطلب الأول: المبادئ التي تقوم عليها فعل الامتناع عن المساعدة وتطبيقاتها**	٦٢-٨٦
١٦.	الفرع الأول: مبدأ التعسف في استعمال الحق وأثره على الامتناع عن المساعدة	٦٢-٧٥
١٧.	الفرع الثاني: النطاق العملي للامتناع عن المساعدة	٧٥-٨٦
١٨.	**المطلب الثاني: قواعد الخطأ وتطبيقاتها في الامتناع عن تقديم المساعدة**	٨٦-١٠٩
١٩.	الفرع الأول: مدى خضوع فعل الامتناع عن المساعدة للقواعد العامة في	٨٧-٩٧

	الخطأ	
٢٠.	الفرع الثاني: تأصيل الامتناع عن تقديم المساعدة	٩٧-١٠٩
٢١.	**الباب الثاني** **الإطار العملي للمسؤولية المدنية عن الامتناع عن تقديم المساعدة**	١١٠-٢٠٣
٢٢.	**المبحث الأول: التطبيقات القانونية للمسؤولية المدنية عن الامتناع عن تقديم المساعدة**	١١١-١٥٩
٢٣.	**المطلب الأول: الامتناع عن تقديم المساعدة للأجهزة الامنية**	١١١-١٣٥
٢٤.	الفرع الأول: أساليب الامتناع عن تقديم المساعدة للأجهزة الامنية	١١٢-١٢٥
٢٥.	الفرع الثاني: المسؤولية المدنية عن الامتناع عن تقديم المساعدة للأجهزة الامنية	١٢٥-١٣٥
٢٦.	**المطلب الثاني: المسؤولية المدنية للأجهزة الطبية في الامتناع عن تقديم المساعدة**	١٣٥-١٥٩
٢٧.	الفرع الأول: اشكال المسؤولية المدنية للأجهزة الطبية في الامتناع عن تقديم المساعدة	١٣٦-١٤٥
٢٨.	الفرع الثاني: أساس مسؤولية الأجهزة الطبية عن الامتناع عن تقديم المساعدة	١٤٥-١٥٩
٢٩.	**المبحث الثاني: الاثار المترتبة عن الامتناع عن تقديم المساعدة**	١٦٠-٢٠٣
٣٠.	**المطلب الأول: دعوى التعويض عن الامتناع عن تقديم المساعدة**	١٦٠-١٨٠
٣١.	الفرع الأول: الإطار القانوني لدعوى التعويض عن الامتناع عن تقديم المساعدة	١٦١-١٦٩
٣٢.	الفرع الثاني: شروط وعناصر التقدم بدعوى التعويض عن المسؤولية المدنية للممتنع عن المساعدة	١٧٠-١٨٠
٣٣.	**المطلب الثاني: أطراف وآليات التعويض عن الامتناع عن تقديم المساعدة**	١٨٠-٢٠٣
٣٤.	الفرع الأول: أطراف دعوى التعويض عن الامتناع عن تقديم المساعدة	١٨٠-١٩٠
٣٥.	الفرع الثاني: دور القاضي في دعوى التعويض في الامتناع عن تقديم المساعدة	١٩١-٢٠٣

٣٦.	**الخاتمة**	٢٠٤-٢٠٦
٣٧.	قائمة المصادر والمراجع	٢٠٧-٢٢٦
٣٨.	المخلص باللغة الإنكليزية	**A-B**

المُقدّمة

المقدمة

أولاً: – التعريف بموضوع الدراسة:

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، الحمد لله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إن تطور الأمم وازدهارها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور أفكار الأفراد الذين يعيشون فيها. فالحضارة لا تُبنى على العزلة والأنانية، بل تقوم على تكامل الأفكار والمعتقدات، متجاوزةً المصالح الشخصية الضيقة التي قد تقود الإنسان إلى تقديم مصلحته على مصلحة المجتمع ككل.

لا يمكن لأي مجتمع أن ينمو ويستقر دون وجود شبكات علاقات مترابطة بين أفراده، سواء كانت أسرية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. ومن أجل تحقيق هذا الاستقرار، تظهر الحاجة الملحة إلى وجود ضوابط وقواعد تحكم هذه العلاقات، ويأتي القانون في مقدمة هذه الضوابط لدوره الأساسي في توفير الأمن والنظام. فهو يحدد حقوق الأفراد وواجباتهم، وينظم مسؤولياتهم تجاه المجتمع، بما في ذلك تحديد متطلبات التعويض عن الأضرار التي تُلحق بالآخرين سواءً عن قصد أو غير قصد .

المسؤولية القانونية تتطلب تحميل الشخص تبعات أفعاله حين تتسبب بأذى غير مشروع للغير. ومع ذلك، من غير المنطقي أن يتحمل الإنسان مسؤولية الأضرار التي لا يمكن تجنبها ضمن الظروف الطبيعية للحياة. ليس كل ضرر يستلزم العقاب أو التعويض، مما يعني أن المسؤولية تحتاج إلى موازنة دقيقة بين حقوق الأطراف المختلفة .

لقد أولت القوانين الوضعية اهتماماً بالغاً بتنظيم المسؤولية، ووضعت لها عقوبات جزائية في بعض الحالات، وعقوبات مدنية في حالات أخرى. وبينما تقوم المسؤولية الجزائية على قاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني ، فإن المسؤولية المدنية قد تنشأ في غياب نص محدد، مما يفتح مجالاً واسعاً للاجتهاد والتباين بين المجتمعات بناءً على العادات والنظم السائدة.

وفيما يتعلق بالخطأ كركن أساسي للمسؤولية، ركز الفقه القانوني بشكل كبير على الخطأ الإيجابي، المتمثل في قيام الشخص بفعل يسبب ضرراً للآخرين، مثل القتل أو الإتلاف. أما الخطأ السلبي، الذي يقوم على الامتناع عن أداء عمل يُفترض أن يتم لتفادي الضرر، فلم يحظ بالاهتمام الكافي بسبب صعوبة إثباته وتحديد نتائجه. ومن أبرز تطبيقات الخطأ السلبي الامتناع عن تقديم المساعدة للآخرين، وهو ما يستدعي نقاشاً قانونياً عميقاً حول أبعاده وآثاره على المجتمع

ثانياً: – أهمية الدراسة:

تنبع أهمية دراسة المسؤولية المدنية الناشئة عن الامتناع عن تقديم المساعدة من تعقيد الأسس القانونية التي يقوم عليها هذا النوع من المسؤولية، وارتباطها الوثيق بمفاهيم قانونية دقيقة، مثل العلاقة السببية بين الخطأ السلبي والضرر، وحدود الالتزام القانوني بالمساعدة.

١. تتجلى الأهمية القانونية للدراسة في تحليل نطاق التزام الأفراد قانونًا بالتدخل لمنع وقوع الضرر، وتحديد الحالات التي يُعتد فيها بالامتناع كأساس لتحمّل المسؤولية المدنية، خصوصًا عندما يكون للشخص وضع قانوني أو مهني يفرض عليه التدخل (كالأطباء، أو المكلفين بحماية الغير). وتهدف الدراسة إلى استكشاف الشروط التي تجعل من الامتناع فعلًا غير مشروع يرتب التزامًا بالتعويض.

٢. تسعى الدراسة إلى بيان الإطار القانوني الذي يُمكن من خلاله الربط بين الامتناع عن تقديم المساعدة وحدوث الضرر، وتحديد المعايير التي يعتمدها القضاء للتمييز بين الامتناع المشروع وغير المشروع، خاصة في ظل الغموض الذي قد يكتنف نية الممتنع وظروف الحالة.

٣. يبرز موضوع الدراسة تطورًا مهمًا في نطاق المسؤولية المدنية، من التركيز التقليدي على الأفعال الإيجابية إلى الاعتراف المتزايد بخطورة الأفعال السلبية، وما ينشأ عنها من التزامات قانونية. وتكمن أهمية ذلك في تطوير نظرية متكاملة للمسؤولية عن الخطأ السلبي، تُراعى فيها المبادئ العامة كعدم الإضرار بالغير، والالتزام القانوني باليقظة والتدخل.

٤. ترمي الدراسة إلى تحليل النصوص القانونية والمبادئ القضائية التي تُنظم هذا النوع من المسؤولية في أنظمة قانونية مختارة، وهي: القانون المصري، والعراقي، والفرنسي. كما تُعنى بإبراز الفروق الدقيقة بين المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية في حالات الامتناع، من حيث الأركان والشروط والأثر القانوني، مع مناقشة مدى إدماج المبادئ الأخلاقية والاعتبارات الاجتماعية في تكوين القواعد القانونية ذات الصلة.

ثالثاً: – مشكلة الدراسة:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة وتساؤلاتها حول التحديات القانونية التي يثيرها تحديد المسؤولية المدنية الناشئة عن الامتناع عن تقديم المساعدة، لا سيما في ظل غياب فعل إيجابي واضح يمكن نسبته إلى الشخص الممتنع. إذ يُثير الامتناع في القانون المدني إشكالات دقيقة تتعلق بإثبات الخطأ المدني بصورته السلبية، ومدى وجود التزام قانوني على عاتق الفرد بالتدخل لمنع وقوع ضرر على الغير.

كما تبرز صعوبة تمييز حالات الامتناع التي تُشكل إخلالًا بالتزام قانوني يُرتب المسؤولية المدنية، عن الحالات التي يكون فيها الامتناع مشروعًا أو لا يُعد خطأً في نظر القانون، خاصة عندما لا ينهض موجب قانوني صريح يُلزم الشخص بالتدخل. ويُضاف إلى ذلك صعوبة إثبات العلاقة السببية بين الامتناع والضرر، فضلًا عن التحديات المرتبطة بتقدير الضرر ذاته في ظل غياب فعل إيجابي مباشر.

من هنا تأتي إشكالية البحث والتي يمكن التعبير عنها من خلال التساؤل الرئيس الآتي: ما مدى تأثير فعل الامتناع عن تقديم المساعدة على المسؤولية المدنية؟ وماهي الأساليب العملية للمسؤولية المدنية عن الامتناع عن تقديم المساعدة ؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

١. ما هو المفهوم القانوني للامتناع عن تقديم المساعدة؟
٢. ماهي طبيعة مبادئ فعل الامتناع عن المساعدة وتأصيلاته؟

٣. ماهي التطبيقات القانونية للمسؤولية المدنية عن الامتناع عن تقديم المساعدة؟

٤. ماهي الاثار المترتبة عن الامتناع عن تقديم المساعدة؟

رابعاً: – فرضية البحث:

بناء على الإشكالية السابقة يمكن أن تُصَاغ فرضيتان للإجابة عن أسئلة الدراسة والتي يمكن بيانهم على الشكل الاتي:

١– تتمثل الفرضية الأولى في إن المسؤولية المدنية الناشئة عن الامتناع عن تقديم المساعدة تتأثر بشكل كبير بالظروف القانونية والاجتماعية الخاصة بكل نظام قانوني، حيث أن بعض الأنظمة القانونية تفرض التزامًا صريحًا بتقديم المساعدة في حالات معينة، في حين مسؤولية الامتناع على الحالات التي يتسبب فيها الضرر بشكل مباشر نتيجة للتقاعس عن العمل. وبالتالي، فإن هذه الأنظمة تختلف في كيفية تحديد نطاق المسؤولية وشروط قيامها، وقد يتعين على المشرع والقاضي تحليل أبعاد الفعل السلبي (الامتناع) بعناية لتحديد مدى وقوع المسؤولية المدنية في الحالات التي يتطلب فيها تقديم المساعدة .

٢– قد يُشكل تحديد المسؤولية المدنية الناشئة عن الامتناع عن تقديم المساعدة تحديًا عمليًا وقانونيًا، نظرًا لصعوبة إثبات "الخطأ السلبي" الذي لا يتجلى بنفس الوضوح الذي تتميز به الأفعال الإيجابية المولّدة للضرر. ويُحتمل أن يسهم تطوير المبادئ المدنية ذات الصلة، ولا سيما تلك المتعلقة بتوسيع نطاق الالتزام بالامتناع عن الإضرار بالغير، في إيجاد إطار قانوني أكثر دقة لتحديد هذه المسؤولية. كما أن عدم وجود معايير قانونية واضحة ومحددة قد يُعيق تطبيق هذه المسؤولية بشكل منضبط، مما يستوجب من المشرّع والقضاء وضع ضوابط موضوعية ومعايير منهجية لتمييز حالات الامتناع التي تُرتب التعويض عن تلك التي تخرج عن نطاق المسؤولية المدنية.

خامساً: – منهجية البحث:

تفرض طبيعة البحث علينا اتباع عدة مناهج للإجابة على التساؤلات التي أثيرت سابقاً، وهذه المناهج هي:

١–الاستعانة بالمنهج التحليلي للنصوص في القوانين والانظمة والآراء الفقهية مع بيان الرأي عند اللزوم للوصول للحلول المطلوبة في موضوع البحث.

٢-الاستعانة بالمنهج المقارن بين كل من مصر وفرنسا لبيان موقف تشريعات هذه الدول من مفهوم فعل الامتناع عن تقديم المساعدة وكيف تم استخدامه في هذه الدول بالإضافة إلى موقف العراق منها، بالإضافة للتطرق الى مفهوم الامتناع عن تقديم المساعدة في الشريعة الإسلامية، لدراسة مدى تأثيرها على القوانين الوضعية.

سادساً: - الدراسات السابقة:

لقد تم دراسة موضوع الامتناع عن تقديم المساعدة في الآونة الأخيرة ولكن هذه الدراسات لم تتعرض لموضوع الامتناع عن تقديم المساعدة من خلال دراسة التطبيقات العملية لهذا المفهوم في القانون العراقي والمقارن ويمكن ان نستعرض بعض هذه الدراسات على الشكل الاتي:

١. أسماء موسى اسعد، ركن الخطأ في المسؤولية التقصيرية، أطروحة دكتوراه، جامعة النجاح، فلسطين، ٢٠٠٦. تناولت بالدراسة والتحليل أحد أهم أركان المسؤولية المدنية التقصيرية، وهو ركن الخطأ، وذلك من خلال مقارنة تحليلية وقد استعرضت الباحثة المفهوم القانوني للخطأ، مبينةً تطوره في الفقه القانوني، وأثره في قيام المسؤولية التقصيرية، كما تناولت صور الخطأ المختلفة، سواء الإيجابية منها أو السلبية، بما في ذلك الامتناع عن القيام بفعل كان يتعين على الشخص القيام به، وما إذا كان هذا الامتناع يشكل خطأً قانونياً يوجب المسؤولية.
٢. مثنى محمد عبد، أحكام الامتناع عن الفعل في المسؤولية عن الفعل الشخصي، مجلة جامعة بغداد، العدد٨، العراق، ٢٠١٧ وقد ركّز الباحث في هذه الدراسة على بيان الطبيعة القانونية للامتناع عن الفعل، موضحًا أن الفقه التقليدي كان في كثير من الأحيان يُغفل بحث هذا النوع من السلوك، مع أن الامتناع قد يؤدي إلى نتائج ضارة لا تقل جسامة عن نتائج الفعل الإيجابي، مما يفرض مساءلة قانونية عندما تتوفر الشروط اللازمة واستعرض المقال أوجه التمييز بين الامتناع المشروع وغير المشروع، موضحًا أن المسؤولية عن الامتناع لا تنشأ إلا إذا كان هناك واجب قانوني على الشخص للقيام بعمل معين، وكان في وسعه أداؤه، لكنه امتنع عن ذلك دون مبرر، فوقع الضرر كنتيجة لهذا الامتناع، وبالتالي اكتملت أركان المسؤولية عن الفعل الشخصي.
٣. **سابعاً: - خطة البحث:**

للإحاطة بموضوع البحث فقد اعتمدنا في الدراسة التقسيم الثنائي، حيث خصصنا الباب الأول لدراسة الإطار المفاهيمي لفعل الامتناع عن تقديم المساعدة في القانون المدني، وذلك من خلال مبحثين خصّصنا المبحث الأول لدراسة ماهية الامتناع عن تقديم المساعدة، أما في المبحث الثاني سوف نتطرق إلى طبيعة مبادئ فعل الامتناع عن المساعدة وتأصيلاته .

وفي الباب الثاني تناولنا الإطار العملي للمسؤولية المدنية عن الامتناع عن تقديم المساعدة، وذلك من خلال مبحثين، خصصنا المبحث الأول لدراسة التطبيقات القانونية للمسؤولية المدنية عن الامتناع عن تقديم المساعدة، أما المبحث الثاني نخُصّص لدراسة الآثار المترتبة عن الامتناع عن تقديم المساعدة .